مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي

أ. شعابنة إيمان
جامعة قسنطينة 1 (الجزائر)

ملخص:

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي ، بداية بالمخطط الوطـــنـــــي للتنمية الفلاحية سنة 2000 ثم التوجه نحو تجسيد برنـــامج جديد يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي و الريـــفي و ذلك سنة 2008 يعد وســيلة لتغطية النقائص و السلبيـــات الموجودة في السياسية التنمـــوية الأولى و كذا مواكبة مختلف التـــــطورات و الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي و السياسي و هذا من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعد مادة أولية لتطوير الاقتصاد الوطني التي تساعد على خروج الدولة من الأزمة الغذائية التي تعاني منها ،كمثلاتها من دول العالم الثالث.

كلمات المفتاح: القطاع الفلاحي ، التنمية، الدعم الفلاحي و البرامج التنموية، التجديد الفلاحي، الاستثمار.

Résumé:

La politique de développement adoptée par l'Etat algérien pour réanimer le secteur agricole , commençant par le plan national de développement agricole en 2000, puis l'orientation vers la concrétisation d'un nouveau programme qui consiste en un programme de renouveau agricole et rurale en 2008 qui est considéré comme un moyen pour couvrir les déficiences et les inconvénients existant dans la première politique de développement ainsi que pour l'accompagnement des différents développement et reformes qui ont touché le secteur économique et politique et ce dans le but de promouvoir le secteur agricole qui est considéré comme matière première pour le développement de l'économie nationale qui aide l'Etat à sortir de la crise alimentaire dont il souffre tel que les autres pays du tiers monde.

Mots clés: secteur agricole, développement, soutien agricole, programmes de développement, renouveau agricole, investissement

Summary:

The development policy adopted by the Algerian Stete in order to reanimate the agricultural sector . starting by the national plan of rural development on 2000, then,orientation towards the concretization of new program which consisting in a program of rural and agricultural renovation on 2008, which is considered as means to discover the deficiencies and inconveniences existing in the first policy of development as well as to accompany the deferent developments and reforms affecting the economic and the political sector and this in the purpose of improving the agricultural sector which is considered as raw material for the development of the national economy that helps the State to go out of the food crisis from which it is suffering as the other countries of the third world.

Keyword: Agricultural sector. development. agricultural support and the programs development . agricultural renovation . investment.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين اكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية ، و هذا راجع للطبيعة الجيولوجية و الجغرافية و المناخية لهذه الدولة مما يجعل للقطاع الفلاحي أهمية ودورا في تطوير الاقتصاد الوطني و تنميته. و في الآونة الأخيرة نجد أن هذه الدولة ركزت أبحاثها القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية من اجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب و الواقع الجزائري و تؤدي إلى تحسينه.

لم تكتفي الدولة الجزائرية بتطبيق سياسة تنموية واحدة فقد مرت بعدت مراحل وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي مست النظام الاقتصادي الخاص بهذه الدولة حيث انتقلت الجزائر من مرحلة التسيير العقار الفلاحي وفقا للنظام الاشتراكي من خلال سياستي التسيير الذاتي و الثورة الزراعية. إلى أسلوب المخططات التنموية التي تظهر معالم الرأسمالية حيث تم فتح مجال الاستثمار الفلاحي للقطاع الخاص سواء كان ذلك بطريقة مستقلة أو عن طريق عقود الانتفاع الدائم التي حولت إلى عقود امتياز في الوقت الحالي وفقا للقانون رقم10-03 المؤرخ في 15 اوث2010[1]، وهذا كمثيلاتها من دول العالم منها اليابان والنمور الأربعة كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، تايوان، سنغافورة ، ماليزيا . إذا استطاعت هذه الدول إلى تحقيق نجاحا غير عاديا مما نتج عنه تحسن مستوى المعيشة بدرجة كبيرة.

إن الدعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي كسياسة تنموية جديدة تعد من بين الوسائل التمويل الفلاحي التي اقرها المشرع الجزائري في قانون رقم 08-16[2]،التي تهدف إلى دعم و تمويل المشاريع الفلاحية و ذلك بحسب النشاط الفلاحي. كما تسعى من خلاله إلى تحسين الإنتاج الوطني و الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و لما لا ولوج عالم المنافسة الدولية في مجال الفلاحة بكل شعبها، و التقليص من نسبة البطالة التي أصبحت تمثل هاجسا يؤثر على فكر الشباب و يدفعهم إلى الانحراف مما يزيد من نسبة الإجرام في الدولة الجزائرية.

و عليه سنعمل على توضيح مختلف المبادئ المرتبطة ببرنامج التجديد الفلاحي كسياسة تشجع الاستثمار الفلاحي من خلال آلية الدعم التي تهدف في مفهومها الداخلي إلى الرفع من الإنتاج و الإنتاجية و ما هي أثارها على الإنتاج بمختلف أنواعه؟ متبعة في ذلك المنهج التحليلي و النقدي إلى جانب المنهج الوصفي.

.أولا: أنواع مناهج التخطيط الفلاحي .

إن مناهج السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية مرت بمرحلتين أساسيتين من خلالهما سنتمكن من توضيح أنواع السياسات التنموية الفلاحية المتبعة في الجزائر.

1- مرحلة تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

في سنة 2000 ، انتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة تفتح المجال لتمويل و دعم القطاع الفلاحي وهي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية .

1-1 تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA : هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سياسة البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. و يرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود و تكميلا لمسار الإصلاحات و برامج تنموية التي بدا تطبيقها في التسعينات.

2-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لقد اقر المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوث 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات و البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية من ادوات التوجيه الفلاحي ، و هي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي و المستثمرين و التي نص عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 تتمثل في:

- تحسين مستوى الآمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخرات الفلاحية من بـــذور و شـــتائل ، و كـــذا الاســـتعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتوجات[3] ذات المزايا النـــسبـــية المؤكدة.
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية و تأهيلها من جديد .
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص.
- تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية و الموجهة للتصدير.
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي.
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل و تصريف المنتجات.

كما يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحيين من اجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة ، وشبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصـــالح زراعـــة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتـــاج الحبـــوب فـــي المناطق المعروفة بقدرتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة و كذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع و المنتجات ذات المزايا النســـبية و الموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعة و زيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل و تصريف المنتجات.
- شحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية ، و الاستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، و التحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحـــيط العـــالمي (الوحـــدة الأوربيـــة OMC، ....) و زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.
- مكافحة التصحر.
- إعادة الاعتبار للاكل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

- كما يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الخاصة عن طريق نظام قانوني المطبق الحاليا و هو عقد الامتـــياز الفلاحي وفقا للقانون رقم 03-10 بمختلف المراسيم التنفيذية له، و هذا للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة فـــي شهر ماي 2000 الذي يتماشى و هدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها .

إن المساعي التي ترجو الدولة ترجو الدولة تحقيقها تفوق تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تسعى إلى المنافسة العالمية و ذلك بتعزيـــز المنتوجات الفلاحية ذات الامـــتيـــازات التـــفـــصيلية لاسيما المنتوجات الزراعية البيولوجية . و ترقيـــة التشغيل وفـــق للـــقدرات المتوفرة و تثمينها ، حيث أن إنشاء مناصب الشغل أصبح يمثل في الوقت الراهن غاية كـــل نمو اقـــــتصادي لذا كان مـــن ضمن الأهداف التي يعمل على إعدادها هذا المخطط و المتمثل في قبوله اجتماعيا.[4]

2 - أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهامهـــا المتمثلة فيضـــبط الاستـــثمار في الشمال و الجنوب و تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة ، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي مـــن شانها تشجيع التنمية المستدامة.

بالنظر إلى البعد الدولي ، فان المخطط الوطني يـندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفـير الشـروط لـزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحيـة لتصـبح أكثـر جاذبيـة للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صـناعية و غـذائية . بالمقابـل الاستعمال المشروط و المـنضم للبرامج المحددة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالمرور في النفق الإجباري الذي كـان لـزمن طويـل يصف الفلاحين بأنهم فلاحيين مقـاولين، كما يسمح بالضمان الجـيد للتـحول من تسيير المخطط إلى التسيير بطلـب الاستثمارات الإنتاجية الناجحة، و يجدر الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي و تحقق رغباتهم المتعددة: محاربة الفقر خلق مناصب شغل ، الأمن الغذائي.

3 - وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يمكن تنفيذ المخطط الوطني للتـنمية الفلاحية من خلال وسـيلتين معتمدتان قانونا هما : الوسائل المالية و الوسائل التقنية.

3-1: الوسائل المالية : يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الواقع تركيب مالي حيث انه يحتوي علـى شـبكة مالية متعددة و متكاملة تتكون مما يلي: الصندوق الوطني للضـبط و الـتـنمية الـفلاحية FNRDA و الصـندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA

تم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتعلق بقانـون المالية لسـنة 2000 و التي تنص على جميع الحسابيين الخاصين بالحسـاب رقـم 302/ 052 المتعلـق بالصـندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الحساب رقم 067/302 المتعلق بالصندوق الخاص بضمان أسعار السـلع الفلاحيـة عنـد الإنتاج تحت عنوان الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، و تتكون إيرادات الصندوق من مسـاهمة الدولـة و المنتوجات شبه الجبائية و منتوجات التوظيف و الهبات و أما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتـاج و الإنتاجية و تثمين الموارد الفلاحية و التسويق و التخزين و عمليات الري و حماية الثروة النباتية و الحيوانية ، و كذا مداخيل الفلاحين و دفع الفرق في الفائدة المتعلقة بالقـرض الفلاحي[5]أن الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية له ابعاد تتمحور في:

- هيئة الاقتراض و التامين الاقتصادي.
- المحاسب للصناديق العمومية.

حيث أن التامين الاقتصادي الفلاحي يعد مكملا ضروريا للقرض ، عبر أرقية أشكال جديدة و تامين أهداف فـي برامج تنمية الفروع و إعادة تحويل أنظمة الإنتاج و هي توضع لفائـدة الفلاحية المنخرطين في هـذه البـرامج مـن الصندوق وتعد ضمانا للحصول على القروض[6].

أن القرار الوزاري المشـترك رقم: 586 الصادر في 25 جوان 2000 يحدد قائمة النشـاطات التـي يـدعمها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و ذلك حسـب المادة 02 و 03 و 06 منه حيث جاء في مضمونها:

- العمليات المتعلقة بتسويق و تـخزين و توظيف و تصدير المنتجات الفلاحية.
- العمليات المتعلقة بتنمية الإنـتاج و الإنتاجـية و المتمثلة في أشغال تحضير الأرض و تهيئتها و حمايتها ، و اقتناء العتاد الفلاحي.
- العمليات المتعلقة بتثمـين المنتوجات الفلاحية و التي تشمل انجـاز او إعـادة تجديـد الصـناعات التحويليـة و المنـتوجات الفلاحية.
- العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي و تجنيد الموارد المائية و تهيئة القنوات.

- المساهمات التي ترمي إلى تامين المنتوجات و حماية مداخيل الفلاحين و دعم أسعار الموارد الفلاحيـــة و تخفـــيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.

كما حددت المادة 03 من القرار الوزاري المشـــترك رقم 586 الشروط الواجب توافرها للاستفادة من الـــدعم و تتمثل في:

- امتهان حرفة الفلاحة دون تمييز بين القـــطاع العام و الخاص.

و قد أضافت المدة 06 مـــن نفس القرار الوزاري أن لا يقع المشروع الفلاحـــي المعـــروض أمـــام الصـــندوق الوطـــني تحت طـــائلة النشاطات العمومية من طرف الـــصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA، وذلك يعني عدم اســـتـــفادة الفلاح من الدعم مرتين.

و لتوافر هذه الشروط يحال الملف في ظرف ثمانية ايام عل اللجنة التقنية التي يراسها المدير الفلاحي و في نفس اليوم تصدر اللجنة قرارها بالقبول أو الرفض ، و في حالة القبول يستدعى الشخص المعني في اجـــل ثلاثـــــــة أيـــام لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه مع مديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع و عند هذا المستوى يحول الدفتر الموقع إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

لكن الإشكال الذي يطرح يتعلق بمســـالة اشـــتراط ضـــرورة امـــتهان حرفة الفلاح للاســـتفادة مـــن الـــدعم ، صحيح أن هذا الشـــرط كان اساسيا في ظل القانون 87-19 المتعلق حق الانتفاع الدائم و الملغى بموجب القانون رقـــم 10-03 المتعلق بعقد الامتياز الفلاحي . لا يجعل من امتهان الفلاحة شرطا للاستثمار في المجال الفلاحي فهنـــا تبقـــى علامة استفهام حول وضعية المستثمر الذي يحتـــاج الى موارد مالية لتحقيق مشروعه الاستثماري إذ أن هذه الحالـــة تجعل من المستثمر غيـــــر متوفر عـــلى الشروط الضروريـــة للـــدعم

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حســـب القرار الوزاري المشـــترك رقـــم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط و التنميـــة الريفية إذ يقوم الصندوق حسب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 في اجل لا يتجاوز 15 يـــوم بـــإبرام اتفاقيـــة قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي و لا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد فـــي دفتـــر الشـــروط و يتكفـــل الصندوق مباشرة بع الانجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين و المقاولين و ذلك حسب إجراءات تعاقديـــة وهكـــذا فـــان تسديـــــد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني و التنمية الفلاحية و يتم التسديد من مصدرين : عن طريـــق الاقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي فـــي حـــدود المســـاهمة العمومية محـــــل مقر وضع المساهمة و بالمقابل يتحمل المستفيد من القرض الفرق بين مبلـــغ القـــرض و مبلـــغ المساهمة وفق جدول محدد بالاتفاق بينه و بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.[7]

إن النزاعات المحتملة بين الأطراف تحل بطريق ودي و في حالة فشلها يحال النزاع إلى الجهات القضائية[8].

كما انه في حالة وجود غـــش من طرف المـــستـــفيد في احد الشروط الواجـــب توافرها للاستفادة مـــن الـــدعم فانه يقع على عاتقه رد مبلغ الدعم دون إهمال و يتم معاينة الغـــش من طرف عون مؤهل مـــن الصـــندوق الـــوطني للضبط و التنمـــية الفلاحية [9].

-2: الوسائل التقنيـــة : بالإضافـــة إلى التـــأطير المالي ، خصصت وسائل تقنية تتلاءم و طبيعـــة الأنشـــطة التقنيـــة المحددة و خصوصية البرامج. وتـــهدف هذه الآلـــية إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كقـــاعدة أســـاســـية في عمليـــات الإنتاج الفلاحي، من خلال زيادة المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين منها و من مسيرتها.

هنا يبرز دور المقاطعة و المـــندوب البلدي و طاقـــــمهما لانجـــاز هذه البرامج و يدعم هـــذا التـــأطير عـــن طريق إنـــشاء خلـــية تقـــنية متعددة الاختـــصاصات على مستوى الولاية و يتضمن هذا النظام مجموعة من أنشـــطة

التكـــوين و الإرشاد و الإعلام و الاتصال مع المعاهد التقنية المتخصصة و الغرف الفلاحية ،ويتكفل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بالقيام بحملات إعلامية حول برامج التنمية الفلاحية.

هكذا و من خلال التوليفة بين هاتين الـــوسيلتين يمكن لسلطة الانعاش الاقتصادي تحقيق هدفين متكاملين هـــدف اول: يتمثل في حل مشكلة التمويل الفلاحي التي كانت و لفترة طويلة محل امتعاض لـــدى الفلاحـــين، و هـــدف ثـــاني يتمـــثل في انه يؤمـــن للسلطة الاستعمال العقلاني لموارد الدعم عن طريق الجهاز التقنـــي المرافـــق للجهـــاز المـــالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية[10].

(جدول رقم 1) يوضح حصيلة العمليات المالية في إطار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA(2000-2005).

02- مرحلة تجسيد برنامج التجديد الفلاحي و الريفي: و في عام 2008 استحدثت الـــتدولة مخطط وطني مشابه إلا أن هذا الأخير حمل في مضمونه فكرتين رئيسيتين:

- تجديد الاقتصاد الفلاحي(REA).
- تجديد الاقتصاد الريفي (RR).
- برنامج تكثيف التنمية البشرية و المشرفن التقنيين.

02-1 مبادئ تجديد الاقتصاد الفلاحي: إن حث الفلاحين و المربين و العاملين في المجال الصناعات الغذائيـــة علـــى الاستثمار و تحديث نشاطاتهم من جهة، و حماية المنتوج الفلاحي و القدرة الشرائية للمستهلك مـــن جهـــة أخـــرى[11]، تتطلب ضرورة وضع آليات تمويل مستـــحدثة و معاصرة تتماشى و متطلبات العالمية .

الملاحظ انه منذ بداية تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية إلى غاية 2008 خاصة ، توسعت دائـــرة تـــمويل المستثمرين ، وتنوعت الصناديق لتلبية الاحتياجات الخاصة:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية .
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية و صغار المستغلين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عـــادة مـــن 30% إلـــى 50%) . مع التخفيض إلى غاية 100% من نسبة الفوائد على القروض[12] ، كعلاوات تحفيز على النوعيـــة أو علـــى تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق.

و يمكن للمتعامل المســـتفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحـــة و التنمية الريفية ، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى و يوجه المتعامل نحو نـــوع القـــرض و نـــوع الـــدعم العمومي الملائم . و هكذا طور بنك الفلاحة و التنـــمية الريفية العديد من القروض:

- القرض الرفيق و هو قرض موسمي.
- قرض التحدي و هو قرض خاص بالتجهيز.
- قرض إيجاري و هو قرض موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة و السقي.

و هذا كان بهدف تنمية الريفية و الزارعة الغذائية ، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مســـتوى صندوق القروض لمرافقة القروض في القطاع.

يمكن تقدير مستوى الحالي للاستثمار في الـــقطاع الفلاحي و الريفي انطلاقا من مســـتويات القـــرض و دعـــم المتعاملين ، غير انه يجب إضافة لهذا المستوى من الاستثمار :

- التطهير المالي الذي يشمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000 و تحديد النزاعات التي هي قيد المعالجة.
- مسح الديون البنكية للفلاحين المقدرة بـ41 مليار دينار جزائري (2009) .
- حصة هامة من الاستثمارات تحققت بأموال خاصة[13].

لكن بالرغم من التسهيلات التي تقدمها الدولة من خلال الدعم و القروض إلا أن عدم قدرة المستثمر على تسديد تزيد من حدة مخاطره، و تدعو من جهة أخرى إلى حذر المستثمر كمتضرر بالدرجة أولى ،و ذلك يكون بصورة رئيسية من خلال الدراسة المسبقة للمشروع الاستثماري المزعم تجسيده.

شرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي و الريفي عام 2008 من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الاقتصادي و الاجتماعي و يستند هذا البرنامج الجديد نحو تحرير الطاقات و المبادرات و عصرنة جهاز الإنتاج .

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في شهر اوث 2008 حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة و إطارها العام . و كما نلاحظ أن هذا البرنامج الجديد ينقسم إلى محورين أساسيين هما :

محور التجديد الفلاحي و محور التجديد الريفي.

أ- محور التجديد الفلاحي: يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج ، و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية ، و توسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع و هو يرتكز في ذلك على ثلاث برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات و البنيات التحتية.
- التكوين.

و يستنتتج من ذلك أن التجديد الفلاحي جاء بصورة واضحة من اجل عصرنة الفلاحة و مكنتها و كذا تطبيق سياسة الاقتصاد في المياه الموجهة للسقي من خلال استعمال الوسائل الحديثة خاصة الري بالتنقيط التي تعتبر تقنية تهدف الى توزيع المياه بالقرب من الجذور ، بكميات قليلة و بصفة مركزة و مترددة تمكن من تزويد النباتات بالحاجات اليومية من المياه مما يساعد على الحصول على منتوج وافر و ذو جودة عالية . فإذا قارنا الري بالتنقيط مع غيرها من من تقنيات الري كالري السطحي و الري بالرش نجد أنها تعمل على تزويد النبات بالماء لتلبية حاجاته لمدة طويلة ، تتعدى في بعض الأحيان أسبوعا كاملا، بحيث يستفيد منها النبات بشكل مفرط في الأيام الأولى التي تلي عملية الري مع تسجيل نقص في أخر الدورة السقوية ن مما يؤدي إلى ضعف في كمية و جودة المنتوج إضافة إلى ضياع كبير في المياه و الأسمدة[14]. بالإضافة إلى ضبط نظم جديدة لتسيير المستثمرات الفلاحية و الحفاظ عليها من الضياع وذلك من خلال تطبيق قوانين جديدة خاصة بعقود الامتياز الفلاحي التي جاءت بناءا على قانون 10-03 المؤرخ في 15 اوث 2010 و مراسيمها التنفيذية 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق عقد الامتياز[15] لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بدل حقوق الانتفاع الدائمة المنظمة بالقانون رقم 87-19 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و يحدد حقوق المنتجين وواجباتهم.

ب- محور التجديد الريفي: يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية و الرعوية، و الموارد النباتية و المائية عن طريق أربعة برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الفلاحي ، من اجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع و تحديد نسب نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق .
- إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية و مشاريع مكافحة التصحر من اجل حماية الموارد الطبيعية من جهة و استغلالو تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى و قد أسفرت هذه السياسة على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).
- عقد كفاءة التنمية الفلاحية ، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية ، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية و خصوصيات و قدرات كل ولاية . يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية.
- عقد كفاءة التنمية الريفية، ثم توقيعه مع محافظت الغابات و الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الأثر على الحماية و تثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المنفذة، توسيع مجال الإنتاج ، حماية الموارد الطبيعية و عدد فرص العمل التي تم خلقها.

كما تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسةإلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني .

لقد عمدت الدولة إلى خلق هذا البرنامج قصد تجسيد الأهداف الأساسية المسطرة في قانون التوجيه الفلاحي و ذلك حسب المادة 02 منه التي تتضمن تمكين القطاع الفلاحي من المساهمة في مستوى الأمن الغذائي ، و تطوير مختلف أدوات التأطير الفلاحي و السماح في زيادة إنتاجيته و تنافسيته، مع ضمان حماية الأرض و الاستعمال الأمثل للمياه وذلك وفقا لنظام قانون محكم.

2-2: برامج الدعم الفلاحي الجديد: من اجل تجسيد كل الأهداف الرامية إلى عصرنة الفلاحة سعت الدولة الجزائرية الى توفير موارد مالية متنوعة تهتم بدعم و تمويل مختلف المشاريع الفلاحية للمستثمرين الفلاحيين ووسعت من نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي و التعاضديات الفلاحية و الدعم المالي من قبل الدولة.[16] و هذا الأخير خصصت له قيم مالية ضخمة من اجل تشجيع كل مستثمر فلاحي يسعى إلى الوصول إلى تحقيق هدفه في تجسيد مشروع فلاحي ناجح، وذلك في إطار برنامج التجديد الفلاحي الذي يتضمن مجموعة من برامج الدعم المتنوعة بحسب الشعب الفلاحية لدى سنحاول أن نبين أهمها في هذا القطاع و المتمثلة في :[17]

01- برنامج تطوير الإنتاج و الإنتاجية: يهتم هذا البرنامج بدعم السائل المتعلقة بتحضير التربة كالحرث العميق و الحرث المتقاطع قدرت قيمة الدعم فيه 2.000 دج /هـ. وكذا بالنسبة لاقتناء المدخلات منها السماد العضوي تقدر قيمة الدعم فيه بـ:3.000 دج/هـ.

02- برنامج تطوير زراعة الحمضيات: استفادت زراعة الحمضيات بقيمة دعم معتبرة حيث أن اقتناء المغروسات الهرمة لاشجار الحمضيات قدرت قيمة الدعم فيه ب:70دج للشجرة الهرمة بسقف 18.000دج/هـ. أما بالنسبة لتجديد الغراسات فقدرت قيمة الدعم ب: 50دج للجدل و حد أقصاه 13.000دج/هـ.

03- برنامج تطوير زراعة الزيتون : يساعد هذا البرنامج على تمكين المستثمر الفلاحي من اقتناء معدات متخصصة و ذلك بدعم يقدر بـ:30% ، و بسقف 4.000.000دج بالنسبة للفلاح الذي لديه معصرة زيتون مساحتها 350 م^2 او مصنع تخليل الزيتون بمساحة 450م^2. إلى جانب تقديم الدعم لغراسة الزيتون و ذلك باختلاف المناطق إذ يقدر الدعم فيي المناطق المناطق الشبه الساحلية 60% و بسقف محدد 20.000دج/هـ. إلى جانب تثمين الزيتون البري (الزبوش) بواسطة التطعيم بقيمة دعم تقدر بـ: 30% فمثلا آلة الجني يتم الدعم فيها بقيمة 30% بسقف محدد بـ: 60.000دج و بالنسبة لشبكة الجني يقدر الدعم فيها بـ:1.500دج بسقف محدد بـ:6.000دج.

هذا بالنسبة للدعم في مجالات البرامج التي تهتم بالأشجار المثمرة. و هناك برامج أخرى تمس شعب الحبوب و البقوليات و شعبة تربية الدواجن و الماعز و الأغنام و كذا شعبة إنتاج الحليب و غيرها من الشعب الأخرى سنقوم بتتوضيح طرق الدعم فيها و إجراءاتها، ومن هذه البرامج نذكر:

01- برنامج شعبة الحبوب الجافة: تهتم بدعم الحمص و العدس بالنسبة للحمص يقدر الدعم بـ:3.000دج/ق و العدس يقدم بـ:2.600دج/ق بالإضافة إلى منحة تكثير R1 : 20% دعم بالنسبة للسعر.

بالإضافة إلى دعم المؤسسات المنتجة منها منشأة التخزين إذ يقدر الدعم فيه ب: 30% من التكلفة و يصل إلى 2.000.000دج كحد أقصى. و عتاد التصنيع يقدر الدعم بـ: 30%، و يصل إلى 4.000.000دج كحد أقصى.

و يتم منح الدعم بالنسبة لشعبة تكثير الحبوب و البقول الجافة عن طريق وضع ملف يتكون من :نسخة من العقد المبرم بين المكثر و المؤسسة المنتجة ، إلى جانب نسخة من شهادة الاعتماد النهائي المسلم من طرف المركز الوطني لمراقبة و تصديق البذور و الشتلات و نسخة من جدول يتضمن وضعية الكميات المسلمة، و كذا الاسم و لقب المستفيد طبيعة المنتوج و الكميات المسلمة.[18]

02- برنامج تطوير تربية النحل: فيما يتعلق بمربي النحل فان مستوى الدعم يقدر ب50.000دج للمجموعة المكونة من 10 صناديق خلايا مملوءة ، و اقتناء تجهيزات جني النحل: يتراوح الدعم فيه ما بين 20.000دج و 40.000دج حسب طبيعة العتاد.

أما عن التعاونيات فان إنتاج الخلايا و فرق النحل يقدر بـ: 30% دعم بسقف 1.500.000دج .

نلاحظ هنا أن الدولة تحاول قدر الإمكان تشجيع المستثمرين على تحسين إنتاج العسل لأنه يعتبر من أجود الأنواع في العالم.

03- برنامج تطوير و تربية الدواجن و تربية الحيوانات الصغيرة: يرتكز هذا البرنامج على الدعم من اجل تطوير الإنتاج و الإنتاجية و تثمين الإنتاج و تهيئة مباني لتربية الدواجن، فيما يخص تطوير الإنتاج فان الدولة تقدم دعم لاقتناء تجهيزات خاصة بتربية الحيوانات بنسبة 30% بسقف يحدد بـ: 160.000دج لكل مستثمر له منشأة لتربية الحيوانات ، أما عن تثمينن الإنتاج فان تجهيز المذبح لذبح و تقطيع الدواجن و الأرانب يقدر الدعم فيه ب: 20% بسقف محدد بـ:1.000.000دج.

و في مجال الصناعات الغذائية التحويلية نجد عدة برامج منها:

01- برنامج تطوير الطماطم الصناعية : حيث تقدر منحة الإنتاج فيها بسقف 2دج/كغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية و الغرفة الفلاحية الولائية. أما عن منحة التحويل فإنها تقدر بسقف 1.50دج/كغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر . شرط أن تكون هذه الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم المحلية 100%. من بداية شهر جويلية إلى نهاية شهر سبتمبر.

02- برنامج تطوير إنتاج الحليب : يهدف الدعم في هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الحليب و تسليمه حيث أن كل مربي منتج لحليب البقر ، المعز، النعجة و الناقة يستفيد من دعم 12دج / اللتر الواحد ، كما يهدف إلى التحفيز على جمع الحليب إذ تدعم مراكز الجمع و جامعي الحليب ب:5دج للتر الواحد ، و بالإضافة إلى ذلك فان الدولة خصصت منحة للإدماج الصناعي للحليب ما بين 02 و 04 للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.

لم تكن الجزائر الدولة الوحيدة التي اتبعت سياسة الدعم الفلاحي و إنما نجد هذا الأمر أن لم نقل منتشر لدى اغلب الدول العربية الأخرى إذ اتخذتها وسيلة لتنمية و تطوير فلاحتها ، و ذلك تزامن ظهوره مع فترة انتهاج الدول العربية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات ، حيث نجد كلا منها تطبق سياسة دعم مختلف عن بقياتها من الدول إلا أنها تشترك في كونها تتناسب و قوانين منظمة التجارة العالمية و كذا في الأهداف المراد تحقيقها من هذه البرامج التي تهدف إلى رفع إنتاجية المساحة و الحيوان او تحقيق قيمة مضافة أعلى.

فعلى مستوى دولة المغرب تقوم سياسات الدعم فيها على دعم البذور الحسنة ، في قطاعي الحبوب و الشمندر السكري و الميكنة الزراعية خاصة الجرارات ، و دعم و تشجيع غرس الأشجار المثمرة ، و دعم أنظمة الري ، الحديثة و تقديم القروض الزراعية القصيرة و المتوسطة المدى[19].

و قد تم تجسيد هذه الأهداف من خلال فكرة وضع مخطط وطني يضمن إصلاح جدري للقطاع الفلاحي أطلق عليه صاحب الجلالة اسم مخطط المغرب الاخضر ، و سياسة هذا المخطط تهدف إلى تأهيل القطاع الفلاحي مع القطيعة و تجاوز صورة فلاحية تقليدية مقابل صورة فلاحية عصرية متطورة ، و لهذا فالمغرب الأخضر يتمحور حول هدفين أساسيين هما:

- تنمية سريعة لفلاحة عصرية قادرة على التنافس و ذات قيمة مضافة .
- دعم و تأهيل القطاع الفلاحي الهش و محاربة الفقر من خلال تحسين الدخل لدى الفلاحين و لتحقيق هذه الأهداف تتمحور سياسة المغرب الأخضر حول ما يلي:
- وضع آليات لتجاوز إشكاليات الهياكل العقارية و التمكن من استعمال الآليات التقنيات الإنتاجية العصرية.
- فتح المجال أمام الاستثمارات الجديدة .
- وضع هياكل و تعاقدات بين المجموعات المهنية ذات المصلحة اقتصادية مشتركة .
- فتح ابواب التمويل (التزام البنك الشعبي، و التجاري والفلاحي، و القرض الفلاحي).
- وضع مخطط وطني لاقتصاد الماء[20].

و بالنسبة لتونس الشقيقة ، فإنها اعتمدت سياسة فلاحية و ذلك من خلال المخطط العاشر الذي يرتكز على الأسس التالية :

- تحقيق استدامة نمو الإنتاج .
- تنمية الريف بتحسين ظروف العيش و دخل الفلاحين.
- تعبئة و أحكام استغلال الموارد الطبيعية و ذلك من خلال تطوير منظومة البحث و التعليم العالي الفلاحي و الإرشاد و التكوين ، و تطوير آليات تمويل القطاع الفلاحي و مواصلة العناية بالفلاحة الصغرى (أي المشاريع الفلاحية الصغيرة) و حماية القطاع الفلاحي من المخاطر الطبيعية.
- معالجة الأوضاع العقارية (إشكالات و النزاعات المتعلقة بالأوعية العقارية الفلاحية) .

و تتمثل أهم إجراءات المخطط العاشر في :

- دعم برامج حماية النباتات ، و تدعيم حماية القطيع و تحسين الجودة و الإنتاجية ، دعم سلامة الصحية للمنتوجات الغذائية من أصل نباتي ، و النهوض بالموارد البشرية[21].

أما مصر فقد انحصرت برامج الدعم فتيها بصورة رئيسية في برامج المستهلكين (الخبز، الزيت، الطعام ، و السكر و غيرها من سلع البطاقات التموينية). و ذلك بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي للحد من معدلات الفقر لدى شرائح معينة المستهلكين.

أما في سوريا فقد انشات عام 2008 (صندوق دعم الإنتاج الفلاحي) و الذي يغطي المجالات التالية : دعم أسعار بعض المنتوجات الزراعية مما يهدف إلى تشجيع الإنتاج و تحقيق السياسات الزراعية المقررة و الكفاءة الإنتاجية و الاقتصادية و تسليمها لمؤسسات الدولة ، و دعم مستلزمات الإنتاج و تشمل البذور الحسنة و الغرس بأنواعها الموزعة من قبل الجهات العامة. إلى جانب دعم مختلف الأدوية و اللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية و معالجة الأمراض الوبائية التي تهدد الإنتاج الزراعي.

و على مستوى الحكومة الأردنية نجدها تركز على دعم أسعار مدخلات الإنتاج، و إعفاء واردات مستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية . و تقديم القروض الزراعية الموسمية بما يزيد على نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي. لم يقدم الدعم المسموح به حسب إجراءات الصندوق الأخضر للخدمات الحكومية الزراعية العامة و التي تشمل البحث العلمي و الإرشاد ، و التدريب و التفتيش الصحي و خدمات البنية التحتية كإنشاء السدود و الطرق الزراعية و المخزون الغذائي الحكومي من السلع الإستراتيجية و المدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة و الكوارث و المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية و غيرها من برنامج المعونات الموجهة للفقراء و المحتاجين.[22]

03- أثار دعم الفلاحي على تحسين مستوى الأمن الغذائي:" على الفلاحة الجزائرية أن ترفع تحديين كبيرين: جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو و المساهمة في تحسن ملموس للأمن الغذائي للبلاد" [23]

من خلال كلمة رئيس الدولة أصبحت الفلاحة المحرك الرئيسي لنمو اقتصادي شامل لدى كان علينا البحث في مستجدات الإحصائية للإنتاج الفلاحي التي تم تحقيقها في إطار برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجديد بغرض معرفة مدى تحقيق المساعي التي وضعت من اجلها هذه البرامج.

أولا- أنواع الإنتاج الفلاحي: المعروف أن المستثمرين الفلاحيين يركزون على الاستثمار الفلاحي بأنواعه الثلاثة المتمثلة في ما يلي:

1- الإنتاج النباتي: و هو كل ما يتعلق بالحرث و البذر و التشجير و يشتمل على:

- محاصيل الحقل الكبرى (القمح و الشعير)
- الفواكه و الثمار.

2- الإنتاج الحيواني:

- إنتاج اللحوم الحمراء.
- إنتاج اللحوم البيضاء.
- إنتاج الحليب و إنتاج العسل و إنتاج البيض....الخ

3- أنتاج الزراعة الصناعية:

- الطماطم الصناعية

إن تقسيم الإنتاج الفلاحي بهذه الطريقة يفتح المجال للقول بان المستثمر له الحظ الواسع لاختيار المشروع الاستثماري التي تتناسب و الأرض المقدمة له من طرف الدولة في شكل مستثمرة فلاحية . وكذلك تدل على امتلاك الدولة الجزائرية لثروة إنتاجية يفترض على المستثمر أن يحسن استغلالها بما يتلاءم و طبيعتها الإنتاجية.

إن تحقيق الأمن الغذائي يعد من اكبر انـشغالات الدولة الجزائرية ، وذلك كمثيلاتـها من اغـلب الدول العربية والأوربـية التي تسعـى وراء مواكـبة الدول المـتـقـدمة من ناحية التطور و التقدم الاقتصادي.

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث شـاع استخدامه مؤخرا فقط و يطلق الأمن الغذائي على أكثـر مـن معـنى توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مقدرة القطر على توفير مخـزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة نقص الغذاء.....الخ [24]

اما من الناحية القانونية فقد عرفه قـانـون 08-16 المـؤرخ فـي03/08/2008 المتضمن التوجيه الفلاحـي حصول و وصول كل شخص بسهولة و بصفة منتظمة إلى غذاء سليـم و كـاف يسمح بالتمتع بحياة بسيطة.

قدرة الدولة على تلبية و توريد منتظم طيلة السنة للاحتياجات الغذائية المنتظمة يفرض عليها ضـرورة توجيـه أبحاثها و دراساتها نحو تطوير و تحسين الإنتاج الفلاحي كما و نوعا.

اختلفت الآراء الفقهية حول تحديد مفهوم الأمن الغذائي لدولة ما و ذلك طبعا لكون هذا النوع من المفاهيم نسبي و مرتبط بعـوامل اجتـماعية و سياسية و اقتصادية لكل دولة، و نذكر منها:

- المفهوم الأول: إن التامين الغذائي يعني تامين حصول أفراد الـمجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات أساسـية يحددها عالم التغذية من المواد النباتية ، و الحيوانية آو كليهما . مع ضمان توفير حد أدنى من تلـك الاحتياجـات بالكم و الكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة.[25]
- المفهوم الثاني: الأمن الغذائي هو توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته و قدراته الشرائية بالقدر المطلـوب و الأنواع المختلفة في الوقت المناسب ، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل.[26]

و قد عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية على انه إنتاج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها و في حدود ما تملكه من مـوارد ، و مقومات و أن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية.[27]

بالنسبة لمنظمة الأغذية و الزراعة العالمية ، فهي تعرف الأمن الغذائي على انه مقدرة البلد على تامين المـوارد الغذائية اللازمة للتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية و الأساسية لنمو الإنسان و بقائه بصحة جيدة.[28]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص خصائص الأمن الغذائي المتمثلة في:

- شمولية الأمن الغذائي أي أن يكون عاما لجميع المواطنيـن حيث لا يفتح المجال لتوسيع دائرة الفقر.
- للأمن الغذائي درجات نسبية أدناها توفير الحاجات الضرورية للأفراد و أقصاها توفير أقصى ما يمكن مـن غـداء تتلائم مع احتياجاتهم و قدراتهم.
- يتسم الأمن الغذائي بفكرة الديمومة و الاستمرارية.
- القدرة على توزيع امثل للغذاء المتوفر .
- تقبل فكرة نسبية تحقيق الاكتفاء الذاتي .

حتى نتمكن من توضيح وضعيـة الأمن الغذائي في الجزائر قمنا بعرض مجموعة الإحصائـيات الخـاصة بتطور أهم الانتاجات الفلاحية للفروع الأساسية وذلك بحـسب أنواع الإنتاج الفلاحي و ذلك مـا بـين 2005 إلـى 2012 (الجدول رقم 03) .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيوانـي في الفـترة مابـين 2005 إلـى 2012 يتميز بكونه ضعيف الى حد ما (2005 ، 2009) و بدأ في التطور و التحسن في الفترة من (2010 ،2011) و ذلك يرجع بصورة أساسية إلى المخططات و البرامج التنموية للقطاع الفلاحي و التي تتجسد فـي دعـم مختلـف الشـعب

الفلاحية بهدف تشجيع الاستثمار و رفع الإنتاجية كما أن التقديرات المستقبلية تشير إلى تكثيف الدولة لمجهوداتها و تصميمها على تحقيق أرقام قياسية فيما يخص نسبة الإنتاج السنوي لمختلف المنتوجات الفلاحية.

لكن الإشكال الذي يطرح نفسه هو هل هذا كاف من اجل تحقيق امن غذائي أم لا؟

صحيح أن الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني في تطور لكن هذا التطور لا يرقى إلى تحقيق امن غذائي حقيقي لان الجزائر لا تزال تعاني من تدبدب في الإنتاج السنوي و تفتقد لإستراتيجية محكمة لتنظيم سياسة الاستثمار الفلاحي ، إذ تتطلب إلى تحديث الفلاحة و توفير وسائل مادية و بشرية متخصصة تجسد الفلاحة العصرية الحديثة. لدى نجد انه من أهم العوامل المؤدية إلى قصور الإنتاج الغذائي الوطني هي:

مشكلة النمو الديمغرافي: إن مسالة النمو الديمغرافي لها دور هام في ظهور مشكلة الأمن الغذائي و ذلك في العديد من الدول النامية كالجزائر و تونس و المغرب فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تزايد عدد السكان إلى أن وصلت الوضعية إلى الانفجار السكاني ، فقد قدرت نسبة النمو الطبيعي في الجزائر بـ 3.5% في السنوات من 1970 إلى 1980 (ضغط ديموغرافي قوي) لينخفض إلى 1.78% سنة 2006 ليعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2.03% اليوم و هي نسبة توافق تماما تجديد السكان[29]. و يمكن إرجاع هذا الأمر إلى قلة الوفايات مقارنة بالارتفاع الكبير للمواليد.أما بالنسبة للدول الأخرى في القارة الإفريقية فإنها لحظت ارتفاع عدد السكان من 133 مليون نسمة عام 1900 إلى 224 مليون نسمة عام 1950 ثم 784 مليون نسمة عام 2000 ، وكذا ارتفع في قارة أمريكا الجنوبية من 74 مليون نسمة إلى 166 مليون نسمة ، ثم إلى 519 مليون نسمة خلال الفترة نفسها[30]

المعوقات التكنولوجيا: تعتبر هذه المعوقات من أهم أسباب التي تؤدي إلى قصور الإنتاج الفلاحي و تدني الإنتاج الغذائي في الجزائر و تتمثل أساسا في:

1/ نقص استعمال البذور و الأشتال الحسنة: تعتبر البذور و الاشتال السليمة المحسنة من أهم العناصر التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية في المحاصيل الزراعية ، و قد أدت الدراسات التي أجريت في كثير من بلدان العالم بان نصيب البذور و الاشتال الحسنة في رفع الإنتاجية كان أعلى من نصيب أي مستلزمات أخر للإنتاج الزراعي ، إذ ساهم خلال القرن 20 بأكثر من 60% في الزيادة التي حصلت في إنتاج المحاصيل الزراعية.[31]

2/ نقص استعمال الأسمدة الكيمياوية: دلت دراسات عديدة على وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع مستوى كثافة استعمال الأسمدة الكيماوية و ارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية ، إذ كان تنصيب الأسمدة الكيماوية له نصيب كبير في رفع إنتاجية المحاصيل لا يقل عن 20% في القرن العشرين.[32]

كذلك الملاحظ أن هناك تنوع في الإنتاج هذا يعني تنوع المشاريع الاستثمارية لكن هذا لا يكفي إذ يجب اختيار المشروع المناسب و تجسيده في العقار الفلاحي المناسب، و هذا يتطلب دراسة معمقة قبل تجسيد المشروع الاستثماري.

إن للجزائر و دول المغرب العربي ككل نفس التوجه و الهدف وهو تحقيق الأمن الغذائي و ذلك كان بارزا في الأهداف المناقشة في المؤتمر لعامه 41 لاتحاد الفلاحين المغاربية .

حيث كانت تسعى من خلاله إلى تشجيع فكرة الاتحاد المغاربي للتنمية و التطوير الفلاحي و تشجيع التوسع الاستثماري مما يفسح المجال للشراكة في المشاريع الفلاحية بين مختلف الدول المغاربية منها تونس و المغرب ، مما يحسن من إنتاجية الدول العربية و يقلل من التبعية الغذائية للدول الأجنبية.

تحاول الدول العربية الشقيقة هي الأخرى تطبيق مخططات و برامج للتنمية الفلاحية تتماشى و قوانينها المطبقة في المجال الفلاحي .

لدى من المتوقع أن تكـــون هناك شراكات كثـــيـــرة فـــي مجال الاستثمار الفلاحي تمـــس شـــعبه المختلفـــة ســـواء تعلق الأمر بالإنتاج النباتي ، الحيواني أو الصـــناعي بالإضافـــة إلى مـــجال الصناعات التحويليـــة للمنتجـــات الفلاحية. وهذا طبعا من النقاط الايجابية التـــي قد توصل إلى فكرة الاتحاد مـــمـــا يزيد من قوتها أمم الدول الأوربيـــة و خلق الجو التكاملي بـــيـــنها كل بحسب الخصائص الفلاحية التي تتميز بها.

خاتمة:

إن سعي الدولة الجزائرية وراء تطويـــــر و تنمية القطاع الفلاحي من خلال خلق برامج تـــنموية تتمثـــل فـــي برنامج التجديد الفلاحي و الريفي يقوم على أسس و أفكار رأسمالية و ترتكز على مبـــدأ الـــدعم المشـــجع لتحســـين الاستثمار الفلاحي و تقليص الفجوة الغذائية هو أسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية. إذ من المتوقع أن تحقق هذه الساسة أهدافها في عصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شـــريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة و دقيقة حتى تظهر نتائج ايجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي.

الهوامش:

(1) القانون رقم 10- 03 المؤرخ في 15 اوث 2010 ، يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعـــة للأمـــلاك الخاصة للدولة.

(2) القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوث 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي .

(3) إن أهمية التمييز بين المنتوجات و الثمار ليس له أهمية عملية و إنما أهمية التمييز تظهر في حالة إقامة مشروع اســـتثماري، فالمنتوجات تختلف عن الثمار بأنها غير دورية و لا متجددة بل تخرج من الشئ في أوقات متقطعة و غير منتظمـــة ، وهـــي تمس أصل الشئ وتنقص منه، و في رأسنا أن إنتاج الحيوان من المنتجات لا الثمار ، لأنها إذا كانت لا تنقص من الأصل إلا أنها غير دورية. انظر كتاب عبد الرزاق السنهوري .، حق الملكية .، دار النهضة العربية القاهرة .، مجلـــد الثـــامن .، ص 589 ، 590.

(4) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية.، الدورة 08 جويليـــة 2001 .، ص 52.

(5) عجة الجيلالي.، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها.، دار الخلدونيـــة للنشـــر التوزيـــع .، الجزائـــر 2005 .، ص 292،293.

(6) الهواري تيقرسي .، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة و السياحة.، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير.، جامعة الجزائر.، 2002 .، ص 72.

(7) عجة جيلالي.، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها .، مرجع سابق .، ص 294.

(8)) المادة 11 من القرار الوزاري المشترك 553 المؤرخ في 10 جوان 2000.

(9) المادة 12 من نفس القرار الوزاري المشترك.

(10) وزارة الفلاحة .، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.، 1999.، ص 03 .

(11)) Intervention de M.Hassen Berranem – Formation Agricole : production d'éffection et prise en charge des besoins réels. 11eme journée d'études IDFI ; Algérie. P 4/7

(12) قانون المالية التكميلي رقم 08-02 المؤرخ في 01/24/ 2008 .

(13) وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .، مسار التجديد الفلاحي و الريفي .، عرض و آفاق.، ماي 2012 .، ص 29.

(14) وزارة الفلاحة و الصيد البحري بالمملكة المغربية . – دليل الفلاح – من إعداد مومن محمد. الري الموضعي – ص 04.

(15) عقد الامتياز هو عقد تمنح بموجبه الدولة لشخص طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص المستثمر صاحب الامتياز حق استغلال الأملاك السطحية المتصلة بها ، بناءا على دفتر شروط لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية و ذلك حسب المادة 04 من ق 10-03 المتعلق تحديد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاص للدولة.

(16) المادة 85 من قانون التوجيه الفلاحي أعطت لدعم الدولة مرتبة الصدارة في تمويل الاستثمارات الفلاحية إلى جانب التمويلي عن طريق التعاضديات الفلاحية و القروض البنكية.

(17) وزارة الفلاحة و التنمية الريفية القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.من الموقع wwww.minagri.dz

(18) وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 010 المؤرخ في 15 جانفي 2009.من الموقع wwww.minagri.dz

(19) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير الوضع الغذائي العربي ، جامعة الدول العربية ،2009 ، ص 71.

(20) عرض السيد الحبيب بن الطالب رئيس جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب، الجهوية الموسعة، وزارة الفلاحة و الصيد البحري للمملكة المغربية ،الرباط 19 فيفري 2010.

(21) الجمهورية التونسية ، وزارة الفلاحة، المخطط العاشر للتنمية الفلاحية و الاجتماعية(2006،2002) الفلاحة و الموارد الطبيعية ، 2002.

(22) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، نفس المرجع السابق ، ص 71.

(23) كلمة فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، فيفري 2009 بسكرة.

(24) ابن ناصر عيسى، مشكلة الغداء في الجزائر و سياسات معالجتها، دكتوراه دولة ، دراسة تحليلية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005 .ص 09.

(25) عادل احمد حشيشي، مشكلة الدعم السلعي و الأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية الإسكندرية ،1980، 33.

(26) محمد راكن الدغمي، نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي، (د.دار نشر) عمان، الطبعة الاولى،1988.

(27) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية و التجارة الدولية ، القاهرة من 04 إلى 1996/04/10، الخرطوم، ديسمبر 1996.ص 28.

(28)) عبد الصاحب العلوان . قضايا البيئة و الأمن الغذائي و تأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي . كراسات بحوث اقتصادية عربية .الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . العدد الخامس . نوفمبر 1995.ص 18.

(29) الديوان الوطني للإحصائيات . الجزائر 2012 من الموقع www.ons.dz

(30) مجلة دراسات عربية . أزمة الغداء العالمي و العربي. دار الطليعة . بيروت . 1977 .العدد 08.ص 187.

(31) ماجستير عيسى بن ناصر. اقتصاديات الحبوب في الجزائر خلال فترة 1971-1983 جامعة قسنطينة معهد العلوم الاقتصادية فرع نظرية التنمية جانفي 1987 . ص 13.

القيمة	مجموع الاستثمارات	دعم (FNDA)	قروض الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)	الالية المالية الخاصة بالمستغلين
المبلغ (Euros)	3984092841	2293215586	1279881146	410996109
الهيكلة %	100	58	32	10

(32) د. صبيحي القاسم .نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية . الطبعة الأولى. مؤسسة عبد الحميد شومان . 1982 . ص 285.

الجداول (رقم 01):المصدر: Synthèse du gredaal, 2005

نوع الإنتاج	معدل 2005-2008	أهداف 2009	انجازات 2009	أهداف 2010	انجازات 2010	أهداف 2011	انجازات 2011	أهداف 2012	تقديرات 2012
الحمضيات	6.7	8.0	8.4	8.6	7.9	9.4	11.1	10.2	9.6
الزيتون	6.2	3.5	4.8	3.9	3.1	4.3	6.1	4.6	3.9
الحبوب	31.7	38.1	61.2	40.6	45.6	43.7	42.5	46.8	55.0
البقوليات	453.6	609.2	642.89	658.14	723.45	720.08	788.17	///////	765.3
اللحوم الحمراء	3.1	3.4	3.5	3.5	3.8	3.7	4.2	3.8	4.4
اللحوم البيضاء	2.1	2.7	2.1	2.8	2.8	2.9	3.4	3.0	3.4

الجدول (رقم 02) تطور أهم الانتاجات الفلاحية متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012 المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. من الموقع www.minagri.dz